

ويتضمن هذا الأسبوع:

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- تحليل خاص : ١٠٥ مليار دولار قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ بالمنطقة

- من الصحافة العالمية : هل سيشهد العالم نظاماً نفطياً جديداً بعد اجتماع الدوحة؟

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجديوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

الرئيس الصيني: اقتصادنا ينتقل إلى وتيرة نمو جديدة

رويترز

قال الرئيس الصيني شي جين بينغ إن اقتصاد بلاده بات في وضع طبيعي جديد وينتقل إلى مستويات نمو بوتيرة أبطأ من الماضي. وقال شي في خطاب أمام منتدى أعمال تشيكي- صيني في براج إن "الاقتصاد العالمي يمر في الوقت الراهن بمرحلة من التغيرات العميقة والوضع معقد وغير مستقر".

وأضاف أن "الاقتصاد الصيني قد دخل في حالة يكون فيها طبيعياً بشكل جديد وتتسم بالانتقال من وتيرة نمو عالية إلى وتيرة متوسطة. ومن جهة أخرى فإن قطاع الأعمال الصيني يركز على قاعدة صلبة".

بنك التنمية الآسيوي يخفض توقعاته لنمو الاقتصادات النامية في آسيا

رويترز

خفض بنك التنمية الآسيوي توقعاته لنمو الاقتصادات في الدول النامية في آسيا هذا العام مشيراً إلى تأثيرات عالمية سلبية وآفاق أضعف للنمو في الصين.

وقال البنك، الذي مقره مانيل في أحدث توقعاته للتنمية في آسيا والتي نشرت يوم الأربعاء، إن الاقتصادات النامية في القارة من المتوقع أن تنمو بنسبة ٥.٧% هذا العام وفي ٢٠١٧.

كان البنك قد توقع في تقديراته السابقة التي أصدرها في ديسمبر/ كانون الأول نمو قدره ٦.٠% للمنطقة في ٢٠١٦.

وسجلت المنطقة، التي تشمل ٤٥ دولة في آسيا والمحيط الهادي، نمو بلغ ٥.٩% العام الماضي.

بنك إنجلترا يحذر من مخاطر استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي

بي بي سي

قالت لجنة السياسة المالية التابعة لبنك إنجلترا إن توقعات الاستقرار المالي قد تراجعت بشكل كبير منذ نوفمبر الماضي. وأوضحت اللجنة أن "أكبر" التهديدات المحلية للاستقرار المالي ترتبط بالاستفتاء على عضوية إنجلترا في الاتحاد الأوروبي، وأشارت إلى وجود مخاطر لفترة "عدم اليقين المتصاعد ولفترة طويلة".

ولم تحدد اللجنة بالضبط إذا كان ما تقصده هو الفترة التي ستعقب التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، ولكن هذا هو السيناريو الأكثر ترجيحاً.

وقال أعضاء اللجنة إن نتائج هذه الحالة من عدم اليقين قد تؤثر على تكلفة وتوافر التمويل لمجموعة كبيرة من المقترضين في بريطانيا.

صافي الأصول الأجنبية لدى المركزي السعودي يهبط ١.٧% على أساس شهري في فبراير

رويترز

أظهرت بيانات من البنك المركزي السعودي يوم الثلاثاء الماضي أن صافي الأصول الأجنبية لدى البنك قد انخفض بنسبة ١.٧% في فبراير - مقارنة بالشهر السابق - إلى ٢,١٩ تريليون ريال (٥٨٤ مليار دولار). حيث هبطت الأصول بنسبة ١٧.٣% - مقارنة بقبل عام - إلى أدنى مستوى منذ مايو ٢٠١٢. وكانت الأصول قد بلغت مستوى قياسياً مرتفعاً عند ٧٣٧ مليار دولار في أغسطس ٢٠١٤ قبل أن تبدأ في الانكماش.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

إيران تغير موقفها وتعلن حضورها اجتماع الدوحة دون تجميد الإنتاج

صحيفة الشرق الاوسط

زادت أعداد الدول الراغبة في حضور اجتماع كبار المنتجين في العاصمة القطرية، الدوحة، والذي من شأنه أن يدعم استقرار أسواق النفط والأسعار،. وبذلك يكون حجم النفط الذي تنتجه الدول الراغبة في الحضور يعادل أكثر من نصف إنتاج العالم من النفط.

وكان مصدر إيراني قد قال لوكالة «بلومبيرغ» إن بلاده ستحضر الاجتماع، ولكنها لن تشارك في الاتفاقية. وبذلك يكون كل دول منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) حاضرا في الدوحة، ما عدا ليبيا، بينما ستحضر كل من روسيا وعمان من خارج «أوبك». وحتى أمس، أكد كل من السعودية والعراق وقطر وفنزويلا وأنغولا والجزائر والكويت ونيجيريا والإكوادور والإمارات وإندونيسيا وإيران حضور الاجتماع الذي سوف ينعقد في 17 أبريل، إضافة إلى روسيا، وذلك كما جاء على لسان مصادر في هذه الدول.

ارتفاع إنفاق المستهلكين وتراجع التضخم في أمريكا خلال الشهر الماضي

رويترز

سجل إنفاق المستهلكين في الولايات المتحدة ارتفاعا طفيفا خلال شهر (فبراير) الماضي، فيما تراجع التضخم الإجمالي في إشارة إلى أن «مجلس الاحتياطي الاتحادي» (البنك المركزي الأمريكي) سيواصل رفع أسعار الفائدة تدريجيا هذا العام.

وقالت وزارة التجارة الأمريكية يوم الإثنين، إن إنفاق المستهلكين قد ارتفع بنسبة 0,1% بعد زيادته 0,1% في أعقاب التعديل بالخفض في (يناير) الماضي، وكانت التقديرات الأولية تشير إلى ارتفاع إنفاق المستهلكين 0,5% في ديسمبر.

عضو بالفيدرالي: رفع الفائدة خلال اجتماع أبريل سيكون مفاجئا

موقع أرقام

قال رئيس الاحتياطي الفيدرالي بمدينة "شيكاغو" تشارلز إيفانز " إن هناك تردد فيما يتعلق بقرارات رفع معدل الفائدة في ظل المخاطر العالمية. ويأتي ذلك بعد تصريحات رئيسة الاحتياطي الفيدرالي "جانيت يلين" التي دافعت خلالها عن سياسة الحذر التي ينتهجها البنك المركزي فيما يتعلق بتشديد السياسة النقدية. وعلق "إيفانز" قائلا: "أثق في اتجاه معدل البطالة نحو المستهدف بنسبة 2%، ولكنني سأفاجأ إذا تم اتخاذ قرار رفع الفائدة في اجتماع الشهر القادم".

ومن الجدير بالذكر أن "يلين" قد ألمحت إلى أن اجتماع يونيو/المقبل ربما يشهد رفعا لمعدل الفائدة في أعقاب بيان الاجتماع الماضي.

إنتاج أوبك يرتفع في مارس مع زيادة إنتاج إيران والعراق

لندن (رويترز) - أظهر مسح أجرته رويترز أن إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ارتفع في مارس آذار بعد أن زادت إيران إمداداتها بعد رفع العقوبات عنها، في حين قاربت صادرات جنوب العراق من تسجيل مستوى قياسي مما عوض أثر أعمال صيانة وتوقف الإنتاج من حقول المنتجين الأصغر.

ولم يسجل المسح أي تغييرات كبيرة في إنتاج السعودية - أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم - في إشارة جديدة إلى أن الرياض جادة بشأن فكرة تجميد الإنتاج لدعم الأسعار التي وصلت إلى أدنى مستوى لها في 12 عاما قرابة 27 دولارا للبرميل في يناير/كانون الثاني، ولكنها منذ ذلك الحين ارتفعت لتصل إلى 40 دولارا. ومن المقرر أن تلتقي الدول المنتجة للنفط في 17 أبريل/نيسان في قطر لمناقشة خطة تجميد الانتاج.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ستاندر آند بورز " تخفض نظرتها المستقبلية تجاه التصنيف الائتماني للصين

موقع أرقام

خفضت وكالة "ستاندر آند بورز" نظرتها المستقبلية تجاه التصنيف الائتماني للصين من "مستقرة" إلى "سلبية"، مع توقعات بتباطؤ إعادة التوازن الاقتصادي في ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وحددت وكالة التصنيف الائتماني العالمية، تصنيف الصين عند "إيه إيه -" مع نظرة مستقبلية سلبية، بفعل وجود مخاطر اقتصادية مالية للبلاد.

وذكرت وكالة "ستاندر آند بورز" أن تغيير تقييمها للتصنيف الائتماني للصين يرجع إلى توقعات بوجود مخاطر اقتصادية ومالية متزايدة تتعلق بالجدارة الائتمانية للحكومة الصينية.

السعودية تخطط لصندوق استثمار قيمته ٢ تريليون دولار لإنهاء الاعتماد على النفط

(CNN)

أعلن ولي ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، أن المملكة العربية السعودية وضعت خطة لإنشاء صندوق استثمار ضخم قيمته ٢ تريليون دولار للمساعدة في إنهاء الاعتماد على النفط.

وقال محمد بن سلمان: "خلال ٢٠ عاما، ستكون دولة لا تعتمد بشكل أساسي على النفط"، وذلك وفق ما نقلته شبكة "بلومبرغ" الإخبارية يوم الجمعة الماضي في مقتطفات من مقابلة أجرتها معه قالت إنها استمرت ٥ ساعات. وأضاف الأمير سلمان أن السعودية سوف تباع جزءا من شركة "أرامكو" العملاقة للنفط التي تمتلكها المملكة في الأسواق العام المقبل، وتابع أن بلاده سوف تعلن قريبا عن "خطة تحول وطنية" لتحديد طرق زيادة الدخل غير النفطي.

وذكرت "بلومبرغ" أن ولي ولي العهد السعودي قال إن السعودية لن توافق على تثبيت إنتاج النفط إلا إذا فعلت ذلك إيران وكبار المنتجين الآخرين. ونقلت عنه قوله: "إذا قررت جميع الدول بما فيها إيران وروسيا وفنزويلا ودول أوبك وكافة المنتجين الرئيسيين تثبيت الإنتاج فسنكون معهم"، لكنه أضاف: "لا أعتقد أن هبوط أسعار النفط يشكل خطرا علينا".

التأثير على مصر:

تبرز الأخبار والمتغيرات على الساحة الدولية تزايد التحديات الاقتصادية أمام مصر مما دفع وكالة كابيتال ايكونوميكس أن تتوقع تباطؤ نمو الاقتصاد المصري خلال العام الجاري، ٢٠١٦ إلى ٣% لافتة إلى أن النمو يجب أن يستعيد نشاطه في عام ٢٠١٧. وقالت كابيتال ايكونوميكس إنه على المدى البعيد، هذه الظروف من شأنها أن تُعثر النمو الاقتصادي خلال ٢٠١٧، حيث إن تخفيض الجنيه لآبد يفك القيود التي تكبل العملة الصعبة، ويعزز القدرة التنافسية الخارجية ومن ثم يشجع المستثمرين الأجانب على العودة.

وعلى مستوى آخر قال تقرير نفط الهلال الأسبوعي إنه مع زيادة حدة المنافسة بات من الضروري التركيز على سياسات الانفتاح الاقتصادي باعتبارها ركنا أساسيا في تشجيع القطاع الخاص على لعب دور أكبر في مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة وتقديم حزمة متنوعة من التسهيلات والمزايا للشركات، وتطوير بنية تحتية ذات معايير عالمية، إلى جانب تبسيط الإجراءات الخاصة بممارسة الأعمال من أجل ضمان قدرتها على المنافسة واستقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الطاقة المتجددة والتقليدية في مختلف الظروف.

ويلعب التحفيز الاستثماري الحكومي والخاص في القطاع الصناعي وفقا للتقرير دورا كبيرا في تعزيز التكامل بين الاستثمارات المحلية والأجنبية، وجذب الاستثمارات ذات القيمة المضافة والتي تساهم في توفير بيئة ملائمة للاستثمارات التي تتسجم مع الأولويات الاقتصادية والتنموية الرئيسية وتلبي في الوقت نفسه معايير الشراكة بين القطاع الخاص محليا وخارجيا. وهذه العوامل مجتمعة ستؤدي بلا شك إلى نجاح مشاريع الطاقة المتجددة والتقليدية، وتساهم في إيجاد آليات تمتاز بالفعالية في الترويج للفرص الاستثمارية بهذه القطاعات محليا وخارجيا.

وفقا للتقرير، ستكون قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الخارجية محل اختبار أمام سعيها لتذليل العقبات والتغلب على التحديات التي تواجه الاستثمارات والمستثمرين الأجانب في الوقت المناسب، ونجاحها في ذلك سيكون أكثر الحلول كفاءة للتعامل مع التحديات والتقلبات في أسواق المال العالمية، كما سيضمن لها أيضا زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز تنافسيتها في جذب الاستثمارات، بما يحقق مردود إيجابي على زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في ظل تراجع عوائد قطاع النفط بسبب انخفاض الأسعار.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل خاص: ١٠٥ مليارات دولار قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ بالمنطقة

موقع مباشر

كشف تقرير صادر عن شركة الماسة كابيتال نشره موقع مباشر الإخباري، أن منطقة الشرق الأوسط شهدت عمليات اندماج واستحواذ خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ بقيمة ١٠٥,٥ مليار دولار.

ووفقا للتقرير، بلغت قيمة صفقات الاستحواذ بكل من قطر ومصر والإمارات ٢٢,٣٧ مليار دولار و ٢١,٧٢ مليار دولار و ٢١,٢٩ مليار دولار على التوالي، وهو ما يمثل ٦٢% من القيمة الإجمالية. وأوضح التقرير أن عدد صفقات تلك العمليات في قطاع العقارات بلغ ٢٣٩ صفقة بقيمة ٢٩,٥١ مليار دولار، و ٣٤٦ صفقة في قطاع الخدمات المالية بقيمة ٢٣,٠٤ مليار دولار. في حين بلغ عدد الصفقات في قطاع الاتصالات ٤١ صفقة بقيمة ١٥ مليار دولار، أما قطاع الأغذية فبلغ عدد الصفقات فيه ٩٩ صفقة بلغت قيمتها ٥,٧٢ مليار دولار، حيث كانت هذه القطاعات هي الأكثر جاذبية لتلك العمليات.

وذكر التقرير أن نشاط الاندماج والاستحواذ بالمنطقة جاء في ظل شهية أكبر للمخاطرة ومراكز قوية للسيولة التي تحققت خلال فترات ارتفاع أسعار النفط. ووفقا للتقرير، شهد عام ٢٠١٥ تباطؤا في تلك الصفقات؛ بسبب التوترات الجيوسياسية، والتراجع المتوقع في الإنفاق الحكومي على خلفية ضعف أسعار البترول.

وخلال العام الماضي، سجلت مصر ٥٠ صفقة، هي الأكبر في المنطقة، تليها الإمارات ٤٧ صفقة ثم السعودية ٣١ صفقة تليها الأردن ٢١ صفقة، حسبما أوضح التقرير.

وعلى العكس من ذلك، ارتفعت قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ العالمية إلى مستوى قياسي تاريخي في عام ٢٠١٥، حيث أعلن عن ٤٣,٣٠٢ صفقة بقيمة ٤,٨ تريليون دولار، بحسب التقرير.

وتوقع التقرير أن يستمر نشاط تلك العمليات في ظل تطلع الشركات الخليجية لدفع النمو من خلال التوسع في الدول الناشئة الرئيسية من خلال عمليات استحواذ استراتيجية. ونوه إلى أن العوامل الرئيسية التي من المحتمل أن تؤثر على تلك الصفقات بالمنطقة هي قوانين الملكية الأجنبية الحالية، والترتيب المنخفض في تقرير البنك الدولي، ونقص السيولة بسبب انخفاض عائدات النفط. وأضاف التقرير إلى أنه من المرجح أن تتسبب المبادرات الحكومية وتدابير الإصلاح سواء التي تمت أو التي يجري إعدادها في إحداث تغيير في مشهد عمليات الاندماج والاستحواذ في المنطقة. وذكر أنه سوف يستفيد كل من المستثمرين الإقليميين والدوليين من هذه المرحلة الجديدة من التحول المتوقع في المنطقة.

التأثير على مصر:

يشهد العالم عمليات استحواذات كبرى خلال الفترة الاخيرة في ظل تعثر أصول عدد من الشركات الكبرى بعد الأزمة الاقتصادية العالمية خلال الفترة الماضية .

وكشف تراجع البورصة المصرية خلال العامين الأخيرين عن وجود فرص للاستحواذ على العديد من الشركات المهمة والاستراتيجية بأسعار رخيصة نتيجة التأثيرات السياسية والأمنية. فرغم الضوابط القانونية المشددة في مثل هذه الحالات إلا أن هذه العمليات تتم عادة في إطار قانوني يتيح تنفيذها خصوصا في ظل تفتت هيكل ملكية العديد من الشركات ومخاوف المستثمرين الأفراد بشأن طول فترة الاحتفاظ نتيجة عدم استقرار الأوضاع.

وتؤكد العديد من المؤشرات أن الفترة الأخيرة تظهر أن ميول المستثمرين تتجه نحو اقتناص الفرص والصفقات الرخيصة، وفقا لقاعدة (في وجود عدد محدود من المستثمرين في السوق وكثير من الأصول المعروضة للبيع، ينفذ المستثمرون أقوى الصفقات الاستثمارية الرخيصة). ويجب هنا التأكيد على أن عمليات الاستحواذ

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التي شهدتها السوق خلال الأعوام الماضية قد أدت إلى تدفق سيولة كبيرة نظرا لعمليات إعادة هيكلة الشركات التي تم الاستحواذ عليها وتطوير خطوط إنتاجها مما أدى إلى زيادة طاقتها الإنتاجية وارتفاع الطلب على الأيدي العاملة.

إن ما ساعد على توجه الشركات الغربية لدخول السوق المصرية عبر عدد من عمليات الاستحواذ هو الفرص المتاحة للاستثمار سواء كانت صناعية أو زراعية أو سياحية؛ لهذا فإنه في الوقت الحالي ورغم عدم الاستقرار السياسي إلا أن الشواهد تؤكد على الاهتمام الدولي بالاستثمار في مصر خاصة إذا ما اتخذت الدولة خطوات أكثر جدية لمعالجة المنازعات القانونية في القضايا الاقتصادية.

ومن الواضح أن الشركات الأوروبية والأمريكية بدأت تبحث عن موارد جديدة لها والدخول في نشاطات لها القدرة على تحقيق أرباح، خاصة بعد أن بدأت تواجه منافسة شرسة من الشركات الصينية والهندية والكورية التي بدأت تغزو إفريقيا بشكل كبير مستحوذة على ما يقرب من 60% من الاستثمارات في إفريقيا. كما أن أغلب الشركات العالمية بدأت تبحث عن بدائل من أجل خلق كيانات جديدة ناشئة لها القدرة على تحقيق أرباح كبيرة من أجل تعويض خسائرها التي منيت بها إثر الأزمة المالية العالمية بحيث تكون نقطة انطلاق لها في أسواق أخرى وفي مقدمتها إفريقيا التي أصبحت الملاذ الآمن لهذه الشركات نظرا لما تتمتع به من ثروات معدنية وسوق استهلاكي كبير.

لهذا فإن قطاعات مثل الأغذية والزراعة والدواء والبتروكيماويات والموارد الأساسية المصرية قد تكون هدفا قويا لعمليات استحواذ خلال الفترة القادمة مما يستدعي ضرورة تشديد الرقابة على التعاملات خلال هذه الفترة مع وضع آلية قانونية جديدة لتخارج كبار المساهمين.

إن عودة الثقة إلى قطاع الملكية الخاصة في مصر في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية تدعم التفاؤل بشأن الاستثمارات في قطاعات أكثر قدرة على النمو مثل الرعاية الصحية والتعليم والسلع الاستهلاكية والنفط والغاز. ومن المرجح أن تستفيد هذه القطاعات من خطط الإنفاق الحكومي والتغييرات التشريعية. وتعتبر قطاعات النقل، والطرق ذات التعرفة المرورية، والموانئ والطاقة قطاعات جذابة للمستثمرين لأنها تجلب مليارات الدولارات للإنفاق الرأسمالي.

يضاف إلى ذلك أن ندرة الشركات التي يمكن الاستثمار فيها والضوابط المفروضة على شركات الملكية الخاصة المتعلقة بالاستحواذ على الحصص مازالت تعيق تدفق عروض الشراء وقد تجبر العناصر الديناميكية شركات الملكية الخاصة على إعادة النظر في طرق ممارسة أعمالها، من حيث طرق البحث عن الشركات، وهيكلية الرقابة وإعداد التقارير.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية : هل سيشهد العالم نظاما نفطيا جديدا بعد اجتماع الدوحة؟

صحيفة الشرق الأوسط

عندما يجتمع وزراء النفط والطاقة في الدوحة في أبريل للتفاوض حول اتفاقية جديدة لتجميد إنتاج النفط، وهو الحل الوحيد الذي بيدهم فعله حاليا، فإن هناك احتمالا كبيرا بأن يولد نظام نفطي عالمي جديد يحل مؤقتًا مكان النظام الحالي الذي يقوم على قطين هما المنتجون من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمنتجون خارجها.

وسيعتمد النظام العالمي الجديد على مجموعة أقطاب أو تكتلات، كل منها يقوم على أساس جغرافي وسياسي.

حتى الأسبوع الماضي، ظهرت أربعة تكتلات جديدة يقوم كل منها بالتنسيق مع بعضها البعض من أجل الدفاع عن مصالحها النفطية التي تتوافق مع توجهاتها المختلفة؛ سواء كانت اقتصادية أم سياسية.

أما التكتل الأول، فهو التكتل الخليجي داخل أوبك، والذي كان وما زال التيار الأقوى عالميًا بفضل وجود السعودية فيه، والذي يضم كلا من الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة. وتوجد بين هذه الدول الأربع الكثير من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية. ورغم أن السعودية تقود هذا التكتل، فإن مفاوضات ومباحثات اتفاقية التجميد تقودها قطر، والتي ستستضيف اجتماع المنتجين الداعمين لاتفاقية التجميد في السابع عشر من أبريل في الدوحة. وتقود قطر المباحثات نظرًا لأنها ترأس المؤتمر الوزاري لدول أوبك هذا العام بحكم نظام المنظمة.

أما التكتل الثاني، فهو التكتل اللاتيني، والذي لا يزال يعاني من صعوبة التنسيق، وهذا هو الحال بالنسبة للكثير من الدول اللاتينية التي تعاني داخليًا لظروف سياسية واقتصادية كثيرة. ويقود هذا التكتل كل من فنزويلا والإكوادور، نظرًا لأنهما عضوان في أوبك، وبخاصة فنزويلا التي طالما لعبت دورًا محوريًا في المنظمة، فهي أحد الأعضاء المؤسسين، وهي والسعودية صاحبتا فكرة إنشاء أوبك. كما أن فنزويلا ساهمت في اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك وخارج أوبك السابق الذي تم في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. وتسعى الإكوادور وفنزويلا إلى توحيد صفوف منتجي النفط في أميركا الجنوبية وإقناعهم بالانضمام إلى اتفاقية التجميد. وكان من المفترض أن يجتمع وزراء دول أميركا اللاتينية في مطلع الأسبوع الماضي، ولكن الاجتماع تأجل إلى نهاية الشهر الجاري أو مطلع شهر أبريل.

أما التكتل الثالث، فهو التكتل الأفريقي، والذي يعتبر الأكثر تنظيمًا ووضوحًا في الإعلان عن أهدافه. وتقود نيجيريا هذا التكتل، وهي التي دعت إلى اجتماع تم عقده الأسبوع الماضي واستمر لمدة أربعة أيام في العاصمة النيجيرية أبوجا. وعقب الاجتماع الأفريقي، أعلن وزير النفط النيجيري إيمانويل كاتشيكو أن على المنتجين الأفارقة إنشاء تكتل، وأن وجود هذا التكتل «ضروري». وأضاف كاتشيكو في تصريحاته أنه ينبغي على المنتجين الأفارقة أن يوحدوا صفوفهم قبل اجتماع المنتجين الشهر القادم في الدوحة.

أما التكتل الرابع فهو أضعف التكتلات من ناحية التنسيق، وهو التكتل الروسي الذي ترأسه روسيا ويضم كلا من أذربيجان وكازاخستان. وتريد روسيا من خلال نفوذها أن تقنع أذربيجان وكازاخستان بالانضمام إلى اتفاقية التجميد. وكانت روسيا تريد أن تكون لاعبة أساسية في اتفاقية التجميد من خلال استضافة الاجتماع في سان بطرسبرغ، وهو الأمر الذي أعلنه كل من وزراء الطاقة والنفط في نيجيريا والإكوادور؛ ولكن يبدو أن التكتل الخليجي استطاع إقناع الروس بأن الدوحة هي المكان الملائم.

* تكتل غير معلن

أما التكتل الخامس وهو تكتل «غير معلن» فهو التكتل الإيراني العراقي، وهو تكتل قائم على التقارب السياسي أكثر منه على التقارب الاقتصادي. ويترأس هذا التكتل إيران، والدليل على هذا هو أن فنزويلا وقطر عندما أردتا دعوة العراق وإيران للانضمام إلى الاتفاقية المبدئية لتجميد الإنتاج والتي تم الاتفاق عليها في الدوحة في ١٦ فبراير الماضي، فإن ذلك تم في طهران، حيث التقيا بوزير النفط الإيراني والعراقي عقب أيام قليلة من لقاء الدوحة.

وكانت روسيا والسعودية وقطر وفنزويلا توصلن إلى اتفاق مبدئي الشهر الماضي على تجميد إنتاج النفط عند مستويات يناير، وهي مستويات مرتفعة شبه قياسية لروسيا والسعودية. واشترطت الدول الأربعة إنضمام باقي المنتجين الكبار إليهم حتى يدخل الاتفاق حيز التنفيذ.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

* الأسباب والتوقيت

لكن لماذا ظهرت هذه التكتلات؟ وما هو دور المنظمات الدولية مثل أوبك ووكالة الطاقة الدولية في التنسيق لإيجاد مخرج لهذه الأزمة؟

يقول المحلل الدكتور محمد الرمادي إن ظهور هذه التكتلات هو نتيجة لضعف دور المنظمات الدولية. مضيفاً: «إن أوبك منظمة تعتمد في الأساس على نظام واحد وهو نظام الحصص. وحالياً العمل بهذا النظام متوقف نظراً لأن الدول لا تريد الالتزام به ولا تزال أوبك تنتج في سقف الإنتاج الذي فرضته على نفسها في عام ٢٠١١. ولهذا فإن أوبك في الحقيقة موجودة ولكنها في غيبوبة».

التأثير على مصر:

على الرغم من أن مصر ليست أحد كبار منتجي النفط بل هي أحد المستهلكين الرئيسيين له في الشرق الأوسط، إلا أن عمق تأثيرها بالمتغيرات فيه يرتبط بالعلاقات الاقتصادية مع دول الخليج. فرغم التحسن النسبي في أسعار النفط على مدار الفترة الأخيرة على خلفية آمال هشة بخفض المعروض النفطي إلا أن الأسعار لازالت عند مستويات متدنية؛ لهذا مازالت مصر تستفيد من تراجع أسعار النفط من خلال خفض تكلفة استيراد النفط ومشتقاته التي تستخدم أساساً في مدخلات الإنتاج وبالتالي فإن الحكومة لديها فرصة لخفض العجز في موازنتها، ومن ثم تخفيف الضغوط التضخمية، كما أن الانخفاض الأخير في أسعار النفط يأتي في صالح الحكومة في خضم سعيها لخفض العجز في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري.

ورغم هذه الاستفادة فإنه من ضمن المخاوف الأخرى ضغط الشركات الأجنبية العاملة في مصر في قطاع الطاقة، بعد أن انخفضت أرباحها في الآونة الأخيرة، مما قد يدفعها إلى الضغط على الحكومة المصرية والمطالبة بمستحققاتها المتأخرة بالإضافة إلى وضع تدفقات الاستثمارات الأجنبية من دول الخليج ووضع العمالة المصرية وتحويلاتها.

إن تراجع أسعار النفط في العامين الماضيين أدى إلى تراجع نسبة إيرادات النفط والغاز في إجمالي إيرادات موازنات دول المنطقة خاصة الخليجية مع استمرار النفط كأعلى مورد لإيرادات الموازنة. وهو ما أدى كذلك إلى الحد من سياسات الإنفاق الحكومي لدول مجلس التعاون وظهور عجز في الموازنات مجدداً بعد أعوام من التوازن أو الفائض. كما يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي التي تربط عملاتها بالعملة الأمريكية أن تضع سياسات نقدية تحافظ على الاستقلالية ومسافة من السياسة النقدية الأمريكية ولا تتبعها في كل خطواتها لأن السياسة النقدية الأمريكية معاكسة لتوجهات سياسة تنويع الاقتصاد الذي ترغب دول الخليج في تحقيقه.

إن أكثر ما يورق أسواق النفط حالياً هو وفرة المعروض مع التوسع في الإنتاج عند مستويات أكثر عمقاً بالمحيطات، ووفرة النفط الصخري بالولايات المتحدة التي تجعلها منافساً مستقبلياً في التصدير، بالإضافة إلى تزايد معدل الإنتاج من دول مثل كندا والبرازيل والعراق وكينيا وأوغندا، فضلاً عن تراجع استهلاك دول أوروبية بفعل تحسين كفاءة مركباتها لتكون أقل استهلاكاً للوقود، ولاسيما تحديث تقنيات السيارات الصديقة للبيئة.

و في ضوء هذه المتغيرات أصبح من الضروري أن تقوم الحكومة المصرية بمراجعة الأساس الذي استندت إليه في تحديد سعر ٤٠ دولاراً كمتوسط لسعر برميل البترول في الموازنة الجديدة لعام ٢٠١٦-٢٠١٧ حيث إن هذا الرقم قد يتم تجاوزه إذا ما تم التوصل لاتفاق ما بين المنتجين.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية:

(رويترز) (موقع ارقام)

نجحت الأسهم الصينية في التحول للارتفاع بنهاية جلسة تداولات الجمعة، لتسجل مكاسب أسبوعية في أعقاب بيانات صناعية أثارت مزيداً من التفاؤل بين المستثمرين.

وكان المؤشر الرئيسي للبورصة الصينية قد ارتفع بنسبة ١٢% خلال مارس، مسجلاً أكبر مكاسب شهرية في عام تقريباً. وصعد مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة ٠,٢% ليصل إلى ٣٠٠٩ نقاط عند الإغلاق، بعد أن تراجع بنحو ١,٦% خلال الجلسة، مسجلاً ارتفاعاً أسبوعياً بنسبة ١%.

وسجلت الأسهم اليابانية أكبر خسائر يومية في ٧ أسابيع بنهاية تداولات يوم الجمعة، مع تراجع ثقة الشركات، وتوقعات منخفضة لأرباح شركات مقيدة. وهبط مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة ٣,٥% إلى ١٦١٦٤ نقطة، مسجلاً تراجعاً بنسبة ٤,٩% خلال الأسبوع الحالي، كما انخفض مؤشر "توبكس" بنحو ٣,٤% ليصل إلى ١٣٠١ نقطة.

وتخلصت الأسهم الأمريكية من الخسائر التي سجلتها في بداية تداولات الجمعة عقب تقرير الوظائف الشهري وهبوط أسعار النفط، واتجهت نحو الارتفاع بعد بيانات اقتصادية أظهرت ارتفاع النشاط الصناعي في الولايات المتحدة لأول مرة في ستة أشهر، كما حققت المؤشرات الرئيسية مكاسب أسبوعية.

وقفز مؤشر "الداو جونز" الصناعي بمقدار ١٠٧,٧ نقطة إلى ١٧٧٩٢,٨ نقطة بعد تراجعه في بداية الجلسة بحوالي ١١٠ نقاط، كما ارتفع مؤشر "النازداك" (+ ٤٤,٦ نقطة) إلى ٤٩١٤,٥ نقطة، بينما ارتفع مؤشر "S&P 500" القياسي (+ ١٣,٠٤ نقطة) إلى ٢٠٧٢,٧ نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "الداو جونز" مكاسب بنسبة ١,٦% هي الأكبر في أسبوعين، كما ارتفع "النازداك" بنسبة ٣% هي الأفضل في ٦ أسابيع، بينما حقق "S&P 500" الأوسع نطاقاً مكاسب أسبوعية بنسبة ١,٨% هي الأكبر في شهر.

وفي أوروبا، انخفض "ستوكس ٦٠٠" القياسي بنسبة ١,٣% أو بمقدار ٤,٣ نقطة إلى ٣٣٣,١ نقطة، وسجل المؤشر خسائر أسبوعية ٠,٦%. وانخفض أيضاً مؤشر "فوتسي ١٠٠" البريطاني (- ٢٨,٨ نقطة) إلى ٦١٤٦ نقطة، كما هبط مؤشر "داكس" الألماني (- ١٧٠,٨ نقطة) إلى ٩٧٩٤,٦ نقطة، بينما تراجع مؤشر "كاك" الفرنسي (- ٦٢,٨ نقطة) إلى ٤٣٢٢,٢ نقطة.

من ناحية أخرى، انخفضت العقود الآجلة للذهب تسليم يونيو عند التسوية بنسبة ١% أو بمقدار ١٢,١٠ دولار إلى ١٢٢٣,٥٠ دولار للأوقية، وحقق المعدن النفيس مكاسب أسبوعية بنسبة ٠,٢%.

أما في أسواق النفط، فقد هبط "تايمكس" الأمريكي بنسبة ٤% أو بمقدار ١,٥٥ دولار وأغلق عند ٣٦,٧٩ دولار للبرميل، وهو أدنى إغلاق منذ ١٥ مارس الماضي وسجل خسائر أسبوعية بنسبة ٦,٨%، كما انخفض "برنت" القياسي بنسبة ٤,١% أو بمقدار ١,٦٦ دولار وأغلق عند ٣٨,٦٧ دولار للبرميل وسجل خسائر أسبوعية بحوالي ٦%.

التأثير على مصر:

لازال أداء أسواق المال العالمية متأثراً ببرامج التحفيز وتحركات أسعار النفط المرتبطة في الأساس بمحاولة تحجيم المعروض النفطي في الأسواق، وهو ما ينعكس على أسواق المنطقة العربية بتحركات إيجابية ضمن نطاقها الطبيعي وسط سيولة متوسطة مما يشير إلى ترقب إقليمي ومصري وعالمي لمتغيرات اقتصادية قوية محلية أو دولية تكون هي المحرك الرئيسي في تغيير مستويات الأداء بالنسبة للأسواق المالية. وتشير التقديرات إلى تحولات في تداولات المؤسسات في الأسواق العالمية مع التوسع في الاستثمار بالأصول ذات المخاطر على حساب السندات والأصول ذات الدخل الثابت مما قد يساهم في تحسين مستوي أداء أسواق المال العالمية خلال الفترة الحالية، كما تتربق أسواق المال العالمية التطورات الأخيرة التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي والذي يحافظ على وتيرة صاعدة من بين عدد قليل من الاقتصادات التي شهدت الأرقام المنقحة من قبل صندوق النقد الدولي تفاؤلاً نسبياً بمستقبلها.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.